



التخطيط العمراني في دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة رأس الخيمة

المقدمة

بتأسيس لجنة البيئة العليا، بعد ذلك، تم استبدال هذه اللجنة بالهيئة الاتحادية للبيئة (FEA) في عام 1993، بهدف وضع القوانين واللوائح والنظم البيئية التي تضمن الاستدامة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، الهيئة الاتحادية للبيئة هي أيضاً الجهة المسؤولة عن تحديد الإحتياجات اللازمة لإدماج الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية الحضرية داخل البلاد. وعموماً، إن التوجه الحالي السائد هو التأكيد من أن هناك تناسق عند تنفيذ السياسات البيئية في جميع أنحاء الاتحاد، بالرغم من أن كل إمارة تحتفظ دستورياً بدرجة معينة من الحكم الذاتي.

وكما كانت البيئة حساسة، كلما كانت هناك حاجة إلى تنظيم القوانين واللوائح الخاصة فيها بفعالية أكبر، من أجل ضمان صيانتها والمحافظة عليها. ومن الجدير بالذكر، إن الظروف المناخية القاسية والبيئية المتغيرة السائدة في دولة الإمارات تجعل عملية تحديد النظم الإيكولوجية الطبيعية من التحديات الكبيرة داخل البلاد. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، أثرت الاضطرابات البيئية

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، وهي تقع في منطقة الخليج العربية وتحدها كل من المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان. وتعتبر إمارة رأس الخيمة رابع أكبر إمارة من حيث المساحة.

خلال السنوات الماضية، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً عمرانياً سريعاً وواسعاً النطاق بفضل اقتصادها القوي القائم على النفط، ونتيجة النمو العمراني الكبير، ودخل الفرد المرتفع، والتنمية الاجتماعية القوية حازت دولة الإمارات على مرتبة متقدمة ضمن مؤشرات التنمية. ووفقاً لتقرير مؤشر التنمية البشرية للعام 2013 الذي تم إعداده من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، تمكنت دولة الإمارات من تعزيز مكانتها لتحتل المرتبة 41 بالنسبة للدول الأكثر تقدماً في العالم وفقاً لمؤشر التنمية. من الجدير بالذكر بأن الإدارة البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة باشرت مهام أعمالها في عام 1975، وذلك بعد أن قامت وزارة الصحة



التنمية داخل إمارة أبوظبي. لقد تمّ تصميم إطار خطة الهيكلية العمرانية بحيث يتم الأخذ في الحسبان الهوية الثقافية والبيئية المتميزة لإمارة أبوظبي، ومن شأن هذه الخطة أن تقوم بتقديم الحلول والمقترحات التي تضمن النمو الصحيح والمستدام داخل إمارة أبوظبي خلال الربع القادم من القرن. إن هذه الحلول والمقترحات، تتناول بالدرجة الأولى، مخاطبة القضايا الرئيسية التي تؤثر على تشكيل البيئة الحضرية من أجل المحافظة عليها بشكل مستدام، مثل الاستخدام الصحيح للأراضي، ووسائل النقل، والشكل الجمالي للعاصمة. وتشمل الاتجاهات الرئيسية للخطة، ضمان الاستدامة والتميز البيئي، والتنمية الثقافية، والمحافظة على الهوية الوطنية، وتوفير الفرص وضمان الجودة والرفاهية المجتمعية والتواصل بصورة مستدامة. (الصفحة رقم 10، تقرير ADUPC للعام 2007).

إمارة دبي

شهدت إمارة دبي نمواً حضارياً هائلاً على مدى العقدين الماضيين، وهي حالياً تعد واحدة من أشهر المراكز الدولية على المستوى العالمي. منذ بداية التسعينات، قامت إمارة دبي بتنفيذ مشاريع ضخمة للغاية وفقاً لخطة تنمية حضرية متميزة. (Buckley, 2009). ولقد تم تمويل هذه الخطة بشكل كبير من خلال الاعتماد على رؤوس أموال الديون الدولية، مدفوعاً في المقام الأول من خلال سوق العقارات-الحرّة الجديد، الذي سمح بإنشاء العديد من المشاريع العقارية الضخمة خلال السنوات الأخيرة مما عزز قطاعي الإعمار والعقارات ليصبحان اثنين من القطاعات غير النفطية الأكثر أهمية في اقتصاد المدينة (Wigglesworth و Kerr, 2008).

القاسية بشكل سلبي على الموارد الطبيعية، مما أثر في نهاية المطاف على التنمية الحضرية داخل البلاد. وتشمل هذه الاضطرابات زيادة أعداد السكان والماشية، والاستخدام المفرط للمياه الجوفية، وعدم وجود سياسات واضحة ومحددة لإدارة الموارد. بناء على كل ذلك، تشمل الاهتمامات الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي:

- استنزاف وتدهور المياه
- ملوحة التربة
- زحف الكثبان الرملية
- تدمير وتدهور الغطاء النباتي الطبيعي والحياة البرية

التخطيط العمراني في دولة الإمارات العربية المتحدة

إمارة أبوظبي

تعد إمارة أبوظبي أكبر إمارة في دولة الإمارات. ومن الجدير بالذكر بأن مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني (ADUPC) هي الجهة المسؤولة عن مستقبل البيئة العمرانية في إمارة أبوظبي، وهي أيضاً الجهة المسؤولة عن تحديد خطة هيكل التخطيط العمراني لإمارة أبوظبي للعام 2030، والتي قامت بإعداده في عام 2007. ومجلس أبوظبي للتخطيط العمراني هي الجهة المسؤولة عن ضمان التنمية المستدامة والمحافظة على البنية التحتية والتخطيط المجتمعي السليم وتوفير نوعية حياة جيدة داخل البلاد، وهي تقوم بذلك من خلال الإشراف على جميع مشاريع

الجدول رقم 1: المؤسسات البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (مقتبس من AGEDI, 2008).

تاريخ التأسيس	السلطة المختصة
1992	وزارة البيئة والمياه (MoEW)
1993	الهيئة الاتحادية للبيئة (FEA)
1996	هيئة أبحاث البيئة وتنمية الحياة البرية (ERWDA)، إمارة أبوظبي
1998	هيئة البيئة والمناطق المحمية (EPAA)، إمارة الشارقة
1999	الهيئة العامة لحماية وتنمية البيئة (EDPA)، إمارة رأس الخيمة
بلديات مختلفة	أقسام البيئة في البلديات المختلفة في إمارة دبي، وعجمان، و أم القيوين، والفجيرة

في الاتحاد، وتحتل مساحة 2476 كيلو متراً مربعاً. ويبلغ عدد سكانها حوالي 422000 نسمة، وذلك وفقاً للتعداد الأخير الذي أجري في أواخر سنة 2012. (RAKDED، 2012). وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن سكان المناطق الريفية يشكلون حوالي 195000 نسمة، بينما عدد السكان في المناطق الحضرية يشكلون حوالي 224000. ومن بين إجمالي عدد السكان، عدد المواطنين الإماراتيين يشكلون ما يقارب 99500 نسمة. (RAKDED، 2012).

مقارنةً ببقية الإمارات، لدى إمارة رأس الخيمة احتياطي محدود من النفط والغاز، لكن اقتصادها يمتاز بكونه متنوع وتعتمد الإمارة على الاستثمار في قطاع السياحة والصناعة وغيرها من القطاعات من أجل تعزيز اقتصادها.

مجالات التخطيط الرئيسية

يبقى التخطيط العمراني لإمارة رأس الخيمة من الأولويات الرئيسية ضمن خطة دائرة إدارة المشاريع الخاصة بإمارة رأس الخيمة (PMO)، وهو قطاع تابع لبلدية إمارة رأس الخيمة. وبهدف التوصل إلى فهم كامل حول سياق التخطيط الحضري في إمارة رأس الخيمة، من المهم جداً دراسة المخطط التنظيمي للمناطق الحضرية داخل الإمارة (حكومة رأس الخيمة، 2004). وبالرغم من أن التقرير قد مضى عليه فترة من الزمن، إلا أنه يوفر الرؤية الوحيدة الملموسة لما يتم تنفيذه في سياق التخطيط الحضري في جميع أنحاء إمارة رأس الخيمة، علماً أن بلدية إمارة رأس الخيمة تعمل جاهدة منذ عام 2014 على تحديث الخطة الخاصة بالعام 2025.

وبعكس إمارة أبوظبي، لم تعلن إمارة دبي عن أية تفاصيل حول خطط التنمية المستقبلية الخاصة فيها عند إعلانها عن خطة التنمية المستقبلية للإمارة للعام 2020. ووفقاً إلى الموجز القصير الذي أعلنته حول هذه الخطة، يبدو أن الوثيقة التي تم إصدارها في عام 2011 تقوم بوصف إمارة دبي على أنها مدينة عربية حديثة وبوابة حيوية إقليمية مهمة (حكومة دبي، عام 2012). وتأمل الرؤية بتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية البيئية من خلال معالجة المشاكل المتعلقة بقطاع النقل، والإسكان، ومخاطبة المشاكل المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف السكن، والتكامل الثقافي، وقضايا إدارة النفايات. وتعد هذه الخطة الأولى من نوعها التي تسلط الضوء على القضايا الرئيسية داخل الدولة (Elshestawy، 2010). ومع ذلك، سوف تحتاج خطة التنمية الاقتصادية إلى المراجعة في ضوء نتائج استضافة دبي لمعرض إكسبو للعام 2020.

التخطيط العمراني في إمارة رأس الخيمة

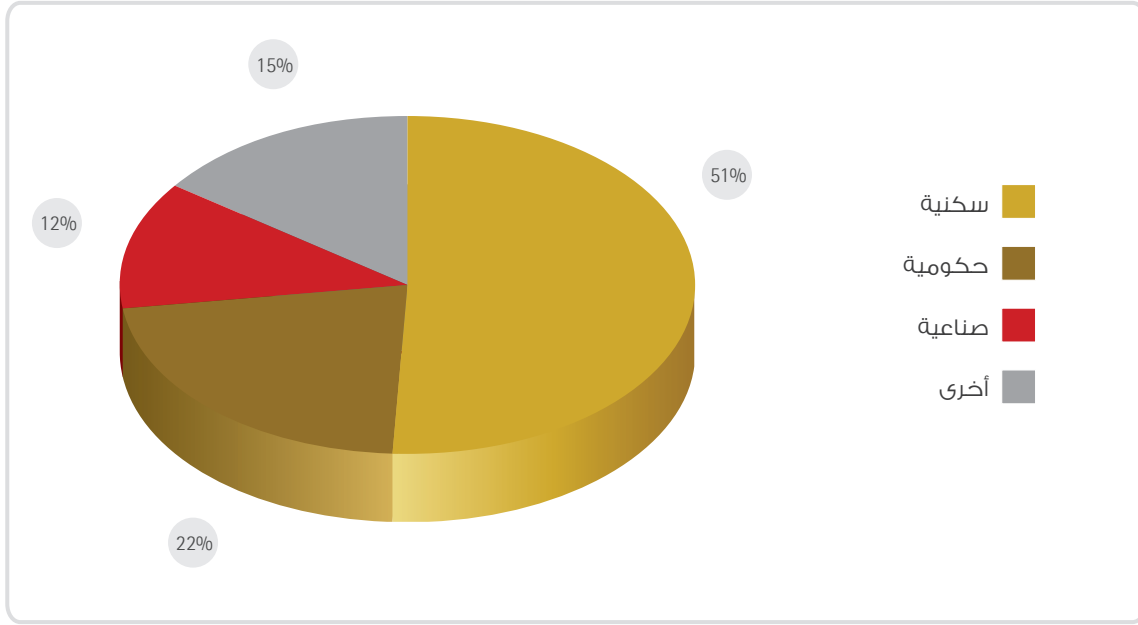
منذ مئات السنين، اشتهرت إمارة رأس الخيمة بكونها موقعاً تاريخياً بارزاً في منطقة الخليج العربي، وذلك بفضل موقعها الجغرافي المتميز الذي جعل هذه الإمارة طريقاً تجارياً جذاباً للمسافرين والمستوطنين من مختلف أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا. كما أن هذا الموقع الجغرافي المتميز ساعد الإمارة على الازدهار بسرعة أكبر، مقارنةً ببقية الإمارات وبفضل ذلك، تعتبر إمارة رأس الخيمة من الإمارات الغنية والعريقة تاريخياً.

تقع إمارة رأس الخيمة في الجزء الشمالي من دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي رابع أكبر إمارة

الجدول رقم 2: العناصر الرئيسية في هيكلية الخطة (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات من 1-11).

استخدام الأراضي	استخدامات، وحالة الأراضي التي تم توزيعها في المناطق الحضرية
الإسكان	إجراء تقييم على وضع المساكن القائمة، فضلاً عن تقييم الاحتياجات والمتطلبات الحالية للأراضي السكنية من أجل الاستفادة منها لإسكان المواطنين والمغتربين
المواصلات	الميناء، المراكب (العبرة)، والمطارات، سيارات الأجرة، المواصلات العامة، شبكات الطرق، بما في ذلك الطرق المخصصة لحركة المشاة،
البنية التحتية	أنظمة البزل والري وشبكات تخزين المياه، أنظمة المجاري، أنظمة توصيل المياه وتخزينها، وشبكات الصرف الصحي وصرف النفايات الصلبة، وإمدادات الكهرباء وإنارة الشوارع، والاتصالات السلكية واللاسلكية
الخدمات المجتمعية	خدمات الإطفاء، والرعاية الصحية، والدين، والتعليم، والخدمات العامة، والخدمات البريدية، والمكتبات، والخدمات الترفيهية، والمرافق الثقافية، والحدائق العامة، والمنتجعات، ومراكز الشرطة، وخدمات البلدية ومرافق التنمية الصناعية
التنمية الصناعية	الاستخدامات الصناعية في المناطق الحضرية، وطريقة توزيعها، ووضعها الحالي
المصادر البيئية	وضع المصادر البيئية في المناطق الحضرية وكيفية المحافظة عليها

الجدول رقم 3: استخدام الأراضي في عام 2003 (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 4-5).



استخدام الأراضي

يتم تصنيف الأراضي ضمن فئات محددة، والتي تشمل: الأراضي الزراعية، والتجارية، والمحمية، والحكومية، والصناعية (الثقيلة)، والصناعية (الخفيفة)، المساحات المفتوحة/العازلة، والترفيهية، والسكنية (المنخفضة)، السكنية (المتوسطة)، والسكنية/التجارية، والسياحية.

تم اقتباس الإحصاءات التالية من المخطط التنظيمي الذي تم الإشارة إليه أعلاه، وتم استخلاص المعلومات

تساعد حدود النمو الحضري على توضيح المناطق والمجالات التي شهدت نمو عمراني، مما يساعد بالتالي على التخطيط السليم والفعال للمشاريع المستقبلية، مثل الطرق و البنية التحتية، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، حدود النمو أيضاً تساعد على حماية وحفظ الأراضي التي تعتبر موارد بيئية أو سياحية أو زراعية مهمة. ومن الجدير بالذكر، أنه أثناء إعداد خطة الهيكلية في عام 2004، لم تكن حدود النمو موجودة، وكذلك لم يتم تحديد مجموعة من الحدود المجتمعية.

الجدول رقم 4: ملخص حول التوقعات الخاصة بالسكان والأسر للعام 2025

(إمارة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 5 - 5).

الارقام	العامل
603000	النمو السكاني المتوقع (داخل الإمارة)
577200	النمو السكاني (بحسب خطة الهيكلية)
113700	عدد الأسر (بحسب الإمارة)
108710	عدد إجمالي الأسر (بحسب خطة الهيكلية)
16490	عدد أسر المواطنين (بحسب خطة الهيكلية)
92250	عدد أسر المغتربين (بحسب خطة الهيكلية)



الإسكان للمواطنين الإماراتيين في الإمارات الشمالية. كما أن برنامج الشيخ زايد للإسكان يعد من المبادرات السخية والكريمة الأخرى التي يتم تنفيذها على نطاق واسع من أجل توفير السكن للمواطنين الإماراتيين في جميع أنحاء الدولة، وتصل بعض المساحات الممنوحة إلى حوالي 900 متر مربع لكل مواطن.

من ناحية أخرى، القطاع الخاص هو الجهة المسؤولة عن توفير الإسكان للمغتربين، بناء على الطلب داخل السوق. في عام 2003، أشارت التقديرات إلى أنه تم تشييد 9200 منزل ضمن الحدود التي أجريت فيها الدراسة، وتشير التقديرات ضمن المخطط التنظيمي إلى أنه سيكون هناك حاجة إلى بناء 87255 وحدة سكنية للمغتربين بحلول عام 2025 (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 5 - 5). يوضح الجدول رقم 4 ملخص حول مشاريع الإسكان وعدد السكان للعام 2025 (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 3 - 5).

وخلافاً لغيرها من عناصر خطة الهيكلية، حافظت حكومة إمارة رأس الخيمة على سياسات محددة نسبياً من أجل توفير السكن داخل الإمارة، خصوصاً بالنسبة للمواطنين الإماراتيين. وتشير العديد من الدلائل إلى أن سياسات إسكان المواطنين الإماراتيين المتبعة بالوقت الحالي سيكون لها آثار وخيمة على شكل المخطط الحضري للمدينة، والاستخدام الصحيح والفعال للأراضي، والمصادر البيئية، وعلى تكلفة التنمية بشكل عام. ولأن سياسات الإسكان الخاصة بالمواطنين

من تحليل أجري لاستخدام الأراضي في عام 2003، كجزء من دراسة أساسية أثناء التحضير لخطة الهيكلية. ووضحت النتائج أنه في عام 2003، كانت أعلى نسبة لاستخدام الأراضي للإسكان، حيث شكلت النسبة 51%، بينما كان ثاني أكبر استخدام من قبل الحكومة، وذلك بنسبة 22%، من أجل تشييد المطارات، ومحطات الكهرباء، والوزارات، والمدارس، والمساجد، وغيرها من المباني. بينما شملت الاستخدامات الأخرى للأراضي، بناء المواقع التجارية والقصور والأماكن التاريخية والمقابر. (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 4 - 5).

الإسكان

إن أكبر استخدام للأراضي في إمارة رأس الخيمة يتم من أجل تشييد المساكن في المناطق الحضرية، وتثير هذه المسألة بعض القلق فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالتنمية المستقبلية داخل الإمارة. خطة الهيكلية التي أنشئت عام 2004 توضح بأن هناك فرق بين القوانين الخاصة بإسكان المواطنين الإماراتيين وقوانين إسكان المغتربين داخل الدولة. وتماشياً مع سياسة الإسكان الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تعتبر حكومة كل إمارة هي الجهة المسؤولة عن توفير السكن للمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، أمرت المبادرات الكريمة والسخية التي أطلقت من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، ودويوان سمو ولي العهد في أبوظبي، بمنح

السيارات، ومن المرجح أن يبقى الوضع على ما هو عليه الآن في المستقبل، ما لم تتغير الظروف بشكل كبير داخل الإمارة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يلعب قطاع النقل العام دوراً كبيراً في مواجهة المشاكل الناجمة بسبب الزيادة المتوقعة لعدد السكان الوافدين داخل الإمارة، خصوصاً كون أن بعضهم لن يكونوا قادرين على تحمل أعباء شراء سيارات خاصة بهم. وعند مقارنة الوضع بكل من إمارة دبي وأبوظبي والشارقة، نجد بأن حركة المرور تعتبر خفيفة نسبياً في إمارة رأس الخيمة، نظراً للكثافة السكانية المنخفضة نسبياً داخل المدينة.

البنية التحتية

وفقاً للمخطط التنظيمي، تم تقسيم البنية التحتية ليشمل توصيل المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وجمع المياه والري، وإدارة النفايات الصلبة، والطاقة الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

توصيل المياه

من الشروط الأساسية للتنمية الحضرية توفير إمدادات كافية من المياه والكهرباء للسكان، خصوصاً في المناطق الصحراوية. وتعتمد الخدمات الاجتماعية الحيوية والقطاعات الرئيسية التي تلعب دوراً في

الإماراتيين تصدر من قبل الحكومة الاتحادية، إلى أن هناك قيود مفروضة على قابلية خطة الهيكلية على معالجة المشاكل القائمة. ومع ذلك، فإن القضايا الخاصة بالإسكان التي يتعين تسليط الضوء عليها من أجل إيجاد الحلول الجذرية لها تشمل ما يلي:

- المناطق الكبيرة التي لم يتم تطويرها، والتي تم توزيعها على المواطنين الإماراتيين من أجل الإسكان
- سياسات توزيع السكن للمواطنين الإماراتيين
- قلة وجود إسكان للمغتربين
- إسكان دون المستوى المطلوب

وسائط النقل

كما هو الحال السائد في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، إن إمارة رأس الخيمة مستقلة بذاتها فيما يتعلق بقطاع النقل، والسبب وراء ذلك هو طبيعة المناخ في المنطقة، وقدرة سكان الإمارة على تحمل التكاليف النسبية للمركبات والوقود، والمعايير الثقافية السائدة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي سيارات الأجرة دوراً مهماً في دعم قطاع النقل، وتلبي احتياجات نسبة عالية من المغتربين الذين لا يملكون



معالجة مياه الصرف الصحي

في الوقت الحالي، تمتلك إمارة رأس الخيمة أكثر من 300 كيلومتر من شبكات المياه داخل المدينة، بما في ذلك ثلاث محطات ضخ، وعشر محطات سحب، ومحطة مفاعل حيوية لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الغلية التي تعالج 25000 متر مكعب من المياه كل يوم. ولدى الإمارة أيضاً حوالي 15 محطة معالجة أخرى في مواقع مختلفة داخل الإمارة التي تقوم بمعالجة حوالي 10000 متر مكعب من المياه كل يوم. وبالإضافة إلى ذلك، لدى إمارة رأس الخيمة شبكات صرف صحي في منطقة الجزيرة الحمراء، وجزيرة المرجان، وداخل هيئة الاستثمار. وهناك أيضاً محطة تحلية ومحطة معالجة صغيرة في الخاط. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً اقتراح إنشاء شبكة سحب وتحلية المياه في منطقة الغيل، ولكن لم يتم تنفيذ هذا المشروع إلى الآن.

شبكات جمع المياه والري

لا توجد شبكات ري في المناطق الحضرية لإمارة رأس الخيمة، وذلك لأن ليس هناك شبكات جمع مياه الصرف الصحي داخل الإمارة. في الوقت الحالي، يتم تجهيز بعض المناطق بالمياه من خلال الاعتماد على مياه الشرب أو مياه الآبار. كما أن إمارة رأس الخيمة ليس لديها نظام لجمع مياه الأمطار.

في نهاية المطاف، يأمل المخططون أن تتضمن شبكات جمع المياه في إمارة رأس الخيمة كل ما يلي: شبكات التصريف الصحي لجمع المياه من المنحدرات، وشبكات التصريف الصحي الاصطناعية، وأنابيب الصرف الصحي لتصريف مياه الأمطار، وشبكات نزع المياه الجوفية. ومن الجدير بالذكر، بالرغم من أن هطول الأمطار في المنطقة يعتبر شبه نادراً، إلا أنه عندما تهطل الأمطار تعاني الإمارة من الفيضانات.

توصي خطة الهيكلية بضرورة تطوير شبكات الري وشبكات نظم الصرف الصحي جنباً إلى جنب (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 7 - 30). ونظراً للمشاكل المتعلقة باستنزاف المياه الجوفية بسبب المتطلبات الزراعية، ينبغي الاستفادة من مياه الري الزائدة المتوفرة إما للاستخدام المباشر من أجل الري الزراعي (الذي يتطلب توسيع شبكة واسعة مكلفة) أو استخدامه لإعادة شحن المياه الجوفية. ويمكن أيضاً أن تستخدم مياه الري الزائدة المتاحة في عمليات التبريد أو التنمية الصناعية و/أو محطات توليد الطاقة.

إدارة النفايات الصلبة

استناداً إلى النتائج الأولية وقت إصدار التقرير، أشارت التقديرات إلى أن إمارة رأس الخيمة كانت تنتج ما بين حوالي 900 - 1000 طن من النفايات الصلبة سنوياً (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات من 7 - 32).

تعزير التنويع الاقتصادي، مثل قطاع السياحة والزراعة والصناعة، على قطاعي المياه الكهرباء من أجل مواصلة أعمالها، وفي غياب هاتين الخدمتين لن تتمكن من مواصلة تقديم خدماتها للمجتمع. وفي الوقت الحالي، إن هيئة الكهرباء والمياه الاتحادية (FEWA) هي الجهة المسؤولة عن تزويد جزء كبير من كميات المياه اللازمة إلى إمارة رأس الخيمة.

ومن الجدير بالذكر بأن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها واحدة من أعلى معدلات استهلاك الفرد للمياه في العالم (WWF، 2006). الأمر الذي يجعل من الضروري توجيه السياسات المستقبلية نحو تسهيل استخدام إمدادات المياه بشكل مستدام، لأن بالوقت الحالي هذه الإمدادات تتضاءل يوماً بعد يوم. ومن المزايا التي تمتاز فيها إمارة رأس الخيمة كونها خير مثال للمدينة التي تعتمد على عملية تحلية مياه البحر. وخلال الفترة التي تم فيها إعداد خطة الهيكلية، كانت لإمارة رأس الخيمة قدرة تحلية للمياه قدرتها سعتها تسعة ملايين جالون يومياً، الكمية التي تنتجها أربعة محطات مختلفة لتحلية المياه داخل الإمارة.

ومع ذلك، وفقاً إلى خطة الهيكلية، سيضعاف الطلب على المياه ليصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما هو عليه الحال بالوقت الحالي، وبحلول عام 2020، ما يعني أن هناك حاجة إلى توفير 25 مليون جالون يومياً من المياه لتلبية احتياجات السكان داخل الإمارة (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات من 7 - 26). ومن القضايا المرتبطة بإمدادات المياه تشمل: نوعية المياه العذبة المستخلصة من المياه الجوفية، وكمية الإمدادات، وعدم وجود رقابة مباشرة على عملية إنتاج المياه. ويجب الإشارة هنا إلى أن إمدادات المياه ليست تحت الإشراف المباشر لحكومة رأس الخيمة، كما إن الحكومة المحلية ليست الجهة الرئيسية المباشرة المسؤولة عن عمليات الهيئة الاتحادية للكهرباء. ومع ذلك، يتطلب المعدل المرتفع لاستهلاك الفرد للمياه في إمارة رأس الخيمة إلى إجراء دراسة من أجل إيجاد إستراتيجيات بديلة لإدارة المياه داخل الإمارة.

وعلاوة على ذلك، ابتلي القطاع الزراعي في إمارة رأس الخيمة نتيجة النقص الكبير للمياه خلال السنوات الماضية بسبب استخراج كميات مفرطة من المياه الجوفية لأغراض الري وتجهيز المشاريع الزراعية الجديدة أو التي تم توسيعها بالمياه. وحتى إن تم جمع جميع مياه الصرف الصحي من المنازل والمشاريع الصناعية ومعالجتها (TSE)، ومن ثم استخدامها لأغراض الري الزراعي، و ذلك لن يلبي سوى حوالي نصف الاحتياجات المطلوبة من قبل هذا القطاع. وإذا استمر استخراج المياه الجوفية بمعدلات تفوق معدلات التغذية، ستكون هناك عواقب وخيمة على القطاع الزراعي في إمارة رأس الخيمة.

الكهرباء

فيما مضى، كانت الهيئة الاتحادية للكهرباء هي الجهة المسؤولة عن تزويد الكهرباء من محطات توليد الكهرباء الرئيسية في منطقتي النخيل والغليية. أما بالوقت الحالي، لا تقوم هذه الجهة بتزويد الكهرباء لأنه تم غلق محطات التوليد هذه من أجل إنشاء محطات التناضح العكسي. ومع ذلك، كانت لدى محطة النخيل لتوليد الطاقة التابعة للهيئة الاتحادية طاقة إنتاجية بلغت سعتها الإجمالية حوالي 387 ميجاوات في عام 2012، والتي لم يتم استخدامها منها سوى ما يقارب من 182 ميجاوات في تلك السنة.

في الوقت الحالي، هناك مشروع قيد التنفيذ الذي من شأنه تلبية احتياجات الإمارات الشمالية، ويلبي أيضاً الالتزامات القانونية للاتفاق المبرم بين الهيئة الاتحادية للكهرباء والمياه وهيئة كهرباء ومياه أبوظبي. سوف يعتمد هذا المشروع على شبكة سعتها 400 كيلو فولت، التي تربط شبكة كهرباء ومياه الفجيرة ببقية الإمارات الشمالية.

وقد تم التخطيط لإنشاء مشروع آخر من أجل نصب شبكة كهرباء داخل الإمارات، التي من المؤمل عند ربطها بصورة كاملة، أن تقوم بتزويد إمارة رأس الخيمة بمعدلات أكبر من الطاقة الكهربائية. بالإضافة إلى ذلك، سوف يقوم مشروع شبكة الإمارات الوطنية (ENG) بتزويد جميع الإمارات بالطاقة الكهربائية، مما يضمن تقديم الطاقة الكهربائية بشكل متواصل من دون انقطاع إلى جميع الإمارات (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 7 - 26). إن هذا المشروع من شأنه أيضاً مساعدة دولة الإمارات على تنفيذ خططها المتعلقة بربط محطات توليد الكهرباء الخاصة بها، بمحطات

وهذا ليس من المستغرب، خصوصاً لأن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها واحدة من أعلى معدلات توليد الفرد للنفايات في العالم، بالرغم من صغر حجم هذه الدولة وقلّة عدد السكان فيها (Todorova, 2013). وتتكون النفايات الصلبة من نفايات البلدية الصلبة (التي تجمعها دائرة البلدية من المنازل والمحلات التجارية وبعض المعامل الصناعية)، ومخلفات البناء (التي تمثل حوالي 70% من إجمالي النفايات)، والنفايات التي يتم جمعها من تنظيف الشوارع، والنفايات من المزارع والحقول (النفايات الخضراء)، (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 7 - 32). وتشمل النفايات الأخرى، النفايات السامة، ونفايات الصرف الصحي، والنفايات السائلة، ونفايات سيارات الخردة (السيارات الغير صالحة للاستعمال).

لقد نفذت حكومة رأس الخيمة مشروعاً متكاملًا لإدارة النفايات (IWDPA) الذي يجمع ما بين مهام الرصد التنظيمي، والامتثال للضوابط أثناء عمليات جمع النفايات، والتخلص الآمن للنفايات والانبعثات. إن دائرة الأشغال والخدمات العامة (PWSD) هي الجهة المسؤولة عن التأكد من أن مشروع إدارة النفايات يقوم بتنفيذ المهام بالشكل الصحيح والمطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، قامت إمارة رأس الخيمة بإنشاء موقع جديد للتخلص من النفايات الذي من شأنه المحافظة على التربة والمياه والهواء من التلوث، وذلك من خلال تنفيذ السياسات التي تفرضها وكالة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية البيئة (USEPA)، علماً بأن هذا الموقع حل محل الموقع القديم لرمي النفايات، الذي تم إغلاقه، وتم تصميمه ليقبّل عاملاً طيلة 50 سنة القادمة.

الجدول رقم 5: التوزيع النسبي لسكان العمالة حسب قطاع الاقتصاد في إمارة رأس الخيمة في عام 2012 (حكومة رأس الخيمة، 2013).

النسبة المئوية	التركيبة السكانية
82.5%	نسبة الموظفين من فئة الذكور
17.5%	نسبة الموظفات من فئة الإناث
66.5%	معدل العمالة في المناطق الحضرية
62.5%	معدل العمالة في المناطق الريفية



Image credit: Philip van der Merwe

المرافق في الأماكن الصحيحة أثناء إعداد الخطط الخاصة بالتخطيط الحضري في المستقبل. من الجدير بالذكر، بالإضافة إلى خطة الهيكلية سوف يكون من الضروري جداً إعداد خطط إضافية أكثر تفصيلاً لتلبية احتياجات برمجية أكثر دقة داخل الإمارة.

التنمية الصناعية

تضم إمارة رأس الخيمة أكبر المحاجر الصخرية في منطقة الخليج، ولديها وفرة عالية الجودة من الصخور الكربونية والحجر الجيري الدولوميت، والجابرو والصخور السيليكيا، والودائع الطينية، التي تدعم صناعات الأسمنت والسيراميك داخل الدولة وخارجها على حد سواء، وبناء على ذلك، يعتبر التعدين من الصناعات الأولية الجوهرية في الإمارة. وفي حين تعتبر إمارتي أبوظبي ودبي الأسواق الجوهريّة لهذه الموارد، إلا أن قطر والكوييت والبحرين أيضاً تعتمد على إمارة رأس الخيمة لتلبية احتياجاتها الخاصة بقطاع البناء. وفي ضوء ما تقدم، نلاحظ أن عملية التنمية الصناعية في إمارة رأس الخيمة تساهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد المحلي للإمارة، مما يعود بالفائدة على جميع سكانها.

توليد الكهرباء الخاصة بمجلس التعاون الخليجي، مما سيسهم بالتالي إلى تحسين الأداء وضمان توفير الطاقة الكهربائية داخل البلاد بدون انقطاع.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

اتصالات هي الجهة المسؤولة عن توفير الخدمات الهاتفية، والبرقية، والإذاعية، وخدمات الاتصالات السلكية وغير السلكية المتعددة الأخرى داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. ومؤخراً، هذه الجهة لم تعد الوحيدة التي تحتكر تقديم هذه الخدمات، فقد تم السماح، لأغراض عملية بحتة، لشركة دو بتقديم هذه الخدمات أيضاً. ومع ذلك، الاستخدام المتزايد للهواتف النقالة يتطلب بناء محطات إضافية للاتصالات تتماشى مع المواصفات العالمية للاتصالات المتنقلة (GSM). (حكومة أبوظبي، 2004، الصفحات من 7 - 38).

المرافق المجتمعية

تشمل المرافق المجتمعية، في هذا السياق، المرافق التعليمية، والدينية، والرعاية الصحية، والخدمات البريدية، ومراكز الشرطة، وخدمات البلدية، والحدائق العامة، والمواقع الترفيهية، والمكتبات العامة، والمرافق الثقافية. كانت الغاية الرئيسية من إدراج المرافق المجتمعية ضمن الخطة الهيكلية هو من أجل التأكد من ترك مساحات كافية لإنشاء هذه

• لقد تم تشييد معظم الأراضي الصناعية داخل الإمارة في أربعة مواقع داخل المنطقة الحضرية، وهي تحديداً:

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد منطقة صناعية كبيرة أخرى في الجزء الجنوبي من المنطقة الحضرية، وراء سيراميك رأس الخيمة، للاستخدامات الصناعية المستقبلية. كما يجري التخطيط على إنشاء ثلاث مناطق صناعية كبيرة أخرى في شمال ووسط وجنوب إمارة رأس الخيمة.

المخاوف البيئية

يجب أن تؤخذ بعض الأولويات والاعتبارات المهمة بعين الاعتبار، عندما تكون هناك حاجة إلى التنمية الصناعية، لضمان المحافظة على البيئة وحمايتها. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، يتم تحديد هذه الأولويات والاعتبارات على المستويين الوطني والمحلي. والجهتان المسؤولة عن تنظيم الصناعات في دولة الإمارات هما وكالة حماية البيئة المحلية (EPDA) والوزارة الاتحادية للبيئة والمياه.

التعدين والإسمنت من الصناعات التي تثير الكثير من القلق، وعليه، قامت الوزارة الاتحادية للبيئة والمياه بتنفيذ سلسلة من النظم البيئية بين الأعوام 2008 و 2015 لتوجيه تخطيط وتشغيل هذه الأنشطة داخل الدولة. وتشمل بعض المبادئ التوجيهية ضرورة

• الصناعات الثقيلة (الميناء، والإسمنت، والمحاجر) وهي تقع في منطقة الخوير/ ميناء صقر في الشمال. يحاذي ذلك منطقة الملاحة الحرة لمدينة رأس الخيمة ومنطقة رأس الخيمة للتجارة الحرة الخاصة بالمجمعات الصناعية. تم الانتهاء من إنشاء مدينة رأس الخيمة البحرية في عام 2011، وهي أحدث مدينة بحرية في المنطقة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، وتغطي مساحة تصل إلى ثمانية ملايين متر مربع، وتعد موطن للعديد من الشركات الملاحية الدولية البارزة.

• منطقة جنوب شرق الخور، وتقع بالقرب من ملعب الجولف الجديد (تاور لينكس) على الجانب الآخر من أشجار القرم في إمارة رأس الخيمة، وهي موطن للصناعات الخفيفة ومجموعة متنوعة من معامل / مواقع التخزين.

• الصناعات التحويلية، وهي تقع بالقرب من الجزيرة الحمراء. وتشمل هذه الصناعات، سيراميك رأس الخيمة، وحديقة التكنولوجيا في منطقة التجارة الحرة لإمارة رأس الخيمة، وزجاج الجارديان، والقوس الدولية، وماجان للطباعة والتغليف.



تصورات أصحاب المصلحة التركيبة السكانية

خلال السنوات الأخيرة كانت هناك زيادة كبيرة وسريعة لعدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى حد كبير، يرجع السبب وراء ذلك إلى هجرة الوافدين من قارتي آسيا وأوروبا. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول نهاية عام 2013 كان إجمالي عدد سكان دولة الإمارات حوالي 9.3 مليون نسمة (البنك الدولي، 2014)، بينما كان العدد الإجمالي للمواطنين الإماراتيين في الدولة حوالي 948000 نسمة في نهاية عام 2010 (مكتب دولة الإمارات العربية المتحدة الوطني للإحصاء). كما تشير نتائج الدراسات بأن الموظفين المغتربين من فئة الذكور الذين يعملون في دولة الإمارات العربية المتحدة يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي عدد السكان. وبسبب الزيادة في عدد السكان التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة، تحتم على الدولة توسيع المناطق الحضرية والبنية التحتية اللازمة من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين، وعليه شهدت الدولة طفرة كبيرة في البناء.

بالنسبة إلى التركيبة السكانية، استقطبت إمارة رأس الخيمة مؤخراً العديد من الوافدين الذين انتقلوا للإمارة من أجل العمل والعيش فيها. وبحلول عام 2012، بلغ عدد المتغربين في إمارة رأس الخيمة حوالي 332500 نسمة، علماً أن عددهم في عام 1995 لم يبلغ سوى 71600 نسمة (2012، RAKDED). وتم أيضاً دراسة عدد السكان النشطين اقتصادياً (+15) بحسب الجنسية والجنس، وأشارت النتائج بأن 78.3% من إجمالي عدد السكان (المواطنين والمقيمين) كانوا من الأفراد الذين بلغ عمرهم ما لا يقل عن 15 سنة، بينما بلغت النسبة 84.9% لإجمالي عدد السكان من فئة غير المواطنين بنفس الفئة العمرية (، RAKDED 2012). وعند مقارنة النتائج، نجد بأن فقط 59.7% من مجموع السكان المواطنين (الإماراتيين) اشتملت على الأفراد الذين بلغت أعمارهم ما لا يقل عن 15 سنة (2012، RAKDED).

لقد ازداد إجمالي عدد القوى العاملة في إمارة رأس الخيمة نتيجة هجرة المغتربين. فتشير التقديرات إلى أن إجمالي قوة العمل في رأس الخيمة ازداد من 135000 شخص إلى 307960 شخص ما بين السنوات 2009 إلى 2012 (2012، RAKDED). وبحلول عام 2012، كانت نسبة الذكور داخل قوة العمل حوالي 82.5% (2012، RAKDED). كما تشير التقارير إلى أن 66.5% من الأفراد في المناطق الحضرية كانوا من فئة الموظفين، بينما بلغت نسبة الموظفين في المناطق الريفية 62.5% (2012، RAKDED). الجدول رقم 5 يوضح التوزيع النسبي للعمالة حسب القطاعات الاقتصادية في إمارة رأس الخيمة لسنة 2012.

الالتزام بتنفيذ بعض المعايير المهمة، على سبيل المثال، التأكد من أن صناعات الأسمنت تقوم بصيانة وإعادة تأهيل معاملها وتلتزم بمعايير الانبعاث، لأن ذلك يساهم في استدامة هذه الصناعات وكذلك يضمن المحافظة على البيئة بشكل مستدام.

يوضح كتيب البيانات الخاص بالبنك الدولي للعام 2015 البيانات البيئية الرئيسية لأكثر من 200 دولة. وتقوم هذه الوثيقة بتسليط الضوء على اهتمامات دولة الإمارات العربية المتحدة حول نوعية الهواء، التي تتأثر سلباً بسبب بعض الظواهر الطبيعية، وكذلك التي من صنع الإنسان. وبناء على المعلومات المتوفرة، يتحتم على الصناعات الانتاجية بذل الجهود الطوعية التي تساهم في المحافظة على نوعية وجودة الهواء، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الحكومية التي تفرضها الدولة. وقد قامت شركة ستيفن روك، من شركة أحجار رأس الخيمة بتقديم أمثلة ممتازة للجهود الطوعية التي نفذتها بعض الصناعات الإنتاجية في إمارة رأس الخيمة من أجل المحافظة على البيئة بشكل مستدام، مشيراً إلى أن هذه الشركات تبنت المسؤولية الاجتماعية كأولوية من أولوياتها الاستراتيجية، وقد استثمروا الكثير من الأموال لشراء أفضل التقنيات المتاحة، مع تقديم التدريب لموظفيهم بهدف توعيتهم حول الممارسات الصحيحة والمطلوبة التي يتحتم عليهم تطبيقها أثناء تنفيذهم للعمليات بهدف الحد من الممارسات السلبية الناجمة عن بعض العمليات الانتاجية، وضمان المحافظة على البيئة بشكل مستدام.

وعلاوة على ذلك، حرصت الحكومة المحلية على تقديم وحدات سكنية جديدة للسكان الذين يعيشون على مقربة من المحاجر ومصانع الإسمنت، وذلك حرصاً منها على توفير حياة صحية كريمة لهم. وتوصي خطة الهيكلية للعام 2004 بضرورة إخلاء المواقع السكنية المتبقية المجاورة لميناء صقر وإعادة التخطيط لاستخدام هذه الأراضي للصناعات الثقيلة. يجدر الإشارة إلى أنه كلما نمت الصناعات الثقيلة في هذه المنطقة، كلما كانت هناك حاجة إلى تنفيذ التوصيات التي نصت عليها خطة الهيكلية.

وتشمل القضايا البيئية الأخرى الخاصة بإمارة رأس الخيمة وسياق تخطيطها الحضري، المناطق الساحلية وإدارة النفايات. بسبب كون إمارة رأس الخيمة مدينة ساحلية، هناك تنافس على استخدام الأراضي، خصوصاً بالنسبة للمناطق الساحلية، التي تعاني بشكل كبير وتندهر بسبب قطاعي السياحة والصناعة، مما يؤثر سلباً بالتالي على الحياة البحرية والتنوع البيولوجي الطبيعي للإمارة. لقد أدى الاستثمار الكبير في القطاع الصناعي لإمارة رأس الخيمة بالتأثير سلباً على الإمارة، ولذلك هناك حاجة ماسة إلى ضرورة اتخاذ خطوات سريعة للحد من التلوث الصناعي، وتحديد نظام لإدارة النفايات داخل الإمارة، من أجل المحافظة على البيئة وضمان تحقيق الإستدامة بالشكل الصحيح والمطلوب.

مواطن لاثنين من أكبر المشاريع العمرانية، وهي تحديداً قرية الحمراء وميناء العرب، التي يقطنها العديد من المغتربين الغربيين. وتمتاز منطقة ميناء العرب بتقديمها العديد من الخيارات السكنية للأفراد الذين يفضلون العيش فيها، وهي أيضاً موطن للعديد من المحلات التجارية والمطاعم التي تم دمجها ضمن المباني السكنية أثناء عملية التخطيط العمراني.

تعتبر منطقة الجزيرة الحمراء من المجتمعات المتكاملة، وتبلغ مساحتها 7.1 مليون قدم مربع وتضم 1.5 كيلومتر من الشواطئ الجميلة، و1098 فيلا ودارسكن، و2444 شقة سكنية، وخمس منتجعات سياحية، وملعب للجولف ذات 18 حفرة، ومرسى للزوارق، ومركز ضخ للتسوق (مجموعة الحمراء، 2015أ).

ورقة عمل مؤسسة القاسمي رقم 06

تم إعداد هذا البحث بين عامي 2012 - 2013 كجزء من منحة سخية قدمت من قبل مؤسسة القاسمي. ومن خلال هذه المنحة تم بذل الجهود الأولية لدراسة إمارة رأس الخيمة وأحيائها المختلفة استناداً إلى تصورات وتطلعات السكان المحليين فيها. بعد ذلك تم تحضير ونشر تقرير موجز حول تمنيات واقتراحات سكان الإمارة، كما تم تقديم شرح مفصل عن الطرق التي يمكن من خلالها إضفاء التحسينات داخل الإمارة (ICOS، 2014).

في الوقت الحالي، تكمن تصورات السكان المحليين حول إمارة رأس الخيمة هي أنها من المدن الصناعية والتجارية التي تسعى إلى تعزيز خطة تنميتها الاقتصادية (2014 ، ICOS ، الصفحة رقم 11). وتوضح نتائج الاستبيانات بأن سكان هذه الإمارة يتمنون أن يتم تطوير الإمارة بحيث يتم التركيز بالدرجة الأولى على رفاهية المجتمع المحلي، وقطاع السياحة وخلق فرص العمل فيها (في قطاعات الخدمات والتجارة والسياحة) بدلاً من التركيز على الصناعات الانتاجية فقط، ويعتبرون أن هذه المسألة مهمة جداً لضمان ازدهار الإمارة وسعادة سكانها المحليين، لأن ذلك يعود بالرفاهية والسعادة على الجميع (2014 ، ICOS ، الصفحة رقم 11). وقد أكد السكان المحليين أنهم يقدرّون جداً الطابع الجميل للإمارة، الذي يمتاز بالهدوء والبساطة والجمال الطبيعي لأن كل ذلك يمنحهم الشعور بالسعادة والاستقرار (204 ، ICOS ، الصفحة رقم 12). وبالوقت ذاته، أكدوا بأنهم يتمنون أن يتم التركيز على إنشاء المزيد من المرافق المجتمعية المطلوبة داخل المجتمعات المحلية واتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم الإمارة بحيث تكون أكثر صديقة للأسر التي تقطنها (2014 ، ICOS ، الصفحة رقم 21).

كما وضحت النتائج بأن السكان في الأحياء السكنية يؤمنون بأهمية إضفاء التحسينات على

بين السنوات 2009 و 2012، ازدادت عدد الشركات الصناعية من 168 شركة إلى 2235 شركة (RAKDED) (2012). ومع ذلك، نصت أحدث استراتيجية التي أطلقت من قبل صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، على أهمية عدم اعتماد إمارة رأس الخيمة على الصناعات الإنتاجية فقط، بل المضي قدماً نحو تشجيع نمو العديد من القطاعات الأخرى. ونتيجة لذلك، بالوقت الحالي جار العمل على التخطيط من أجل إيجاد السبل التي من شأنها أن تشجع القطاعات المختلفة على التعاون والعمل معاً بانسجام لخلق فرص جديدة داخل الإمارة التي تضمن زيادة وارداتها، وبالوقت ذاته تمنح جميع سكان الإمارة فرصة العيش بصورة مرفهة وسعيدة، وترحب بالزائرين والسائحين باعتبارها وجهة سياحية جذابة.

تم إجراء بعض الدراسات في بداية سنة 2000 من أجل التوصل إلى فهم أفضل حول طبيعة الحياة اليومية في جميع الأحياء السكنية في إمارة رأس الخيمة، في محاولة للتعرف على أسباب تفضيل بعض المغتربين العيش في مناطق محددة دون غيرها من المناطق (حكومة رأس الخيمة، 2004، الصفحات 2 - 46). وأشارت النتائج بأن نسبة عالية من الأسر الإماراتية تعيش في منطقة الظيت، والرمس، وخزام، بينما لوحظ أن نسبة عالية من المغتربين يعيشون في ناحية منطقة النخيل، والمعجورة، ومدينة رأس الخيمة - علماً بأن جميع هذه المناطق الثلاثة تقع بالقرب من وسط المدينة. كما وضحت النتائج بأن الكثير من المغتربين من منطقة شبه القارة الهندية يقطنون واحدة من أقدم المناطق تقريباً في المدينة، والتي يطلق عليها تسمية المدينة القديمة. ومن ناحية أخرى، تعتبر منطقة المعجورة من المناطق الحضرية المزدهمة التي يقطنها العديد من المواطنين الإماراتيين المحليين والمغتربين على حد سواء، وتمتاز البيوت في هذه المنطقة بكونها مصممة على الطراز العربي الشرقي القديم. يلي ذلك منطقة خزام، وتمتاز هذه المنطقة بكونها موطناً للسكان الإماراتيين المحليين وبعض الوافدين من الدول الغربية. وتم بناء البيوت في هذه المنطقة على الطراز العربي. وأخيراً، منطقة الكورنيش، التي أغلبية سكانها هم من المغتربين الغربيين، والتي تم تصميم الغلل والمباني الشاهقة فيها على الطراز الحديث. من الجدير بالذكر أن مناطق الظيت والرمس وخزام لم تشهد الكثير من التغيرات على طبيعة الحياة فيها، ولا زالت نسبة عالية من الأسر الإماراتية تفضل العيش في منطقتي الظيت والرمس، في حين كان هناك انتقال بطيء للمواطنين من منطقة خزام، بالنسبة للمغتربين من قارة آسيا، لوحظ بأنهم يفضلون العيش في منطقتي البلدة القديمة والنخيل.

لقد نمت المنطقة الجنوبية في إمارة رأس الخيمة بشكل سريع وكبير، وبالوقت الحالي تعتبر



Image credit: Philip van der Merwe

الترميمات

لقد نمت إمارة رأس الخيمة بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، وعليه عانت بعض المناطق من التآكل وقلة الاستثمار الإقتصادي، وغيرها من المشاكل. ومع ذلك، اثنين من هذه المناطق، وهي تحديداً: البلدة القديمة التي تقع في المدينة الأصلية، والجزيرة الحمراء في الجنوب، يمتازان بأن لديهما إمكانات كبيرة لإجراء الترميمات فيهما وإعادة إحيائها.

البلدة القديمة

تشهد إمارة رأس الخيمة عملية تحول حضاري كبير، نتيجة النمو العمراني الكبير والسريع الجاري بالوقت الحالي، وجزء كبير من أجندة هيكلية خطة التنمية تركز على إعادة إحياء منطقة البلدة القديمة واستعادة أهميتها الأصلية (Seif، 2013). كما يجري التركيز على الأصول الطبيعية للموقع الجغرافي المهم والعريق للمدينة القديمة وقدرتها على لعب دور رئيسي مهم والمساهمة في تعزيز القطاع السياحي المتنامي داخل الامارة في المستقبل القريب.

بالإضافة إلى ذلك، تركز بلدية رأس الخيمة على الانتهاء من وضع خطة رئيسية لترميم منطقة البلدة القديمة داخل الإمارة. ويمكن الإطلاع على المزيد من المعلومات حول خطة ترميم البلدة القديمة

الأحوال المعيشية في جميع الأحياء السكنية من خلال تعزيز مستوى جودة هذه الأحياء وإجراء التحسينات المطلوبة على المظهر الخارجي والداخلي للمباني، وعلى الشوارع والمناطق العامة والخدمات المقدمة للسكان (ICOS، 2014، الصفحة رقم 21). كما أكد السكان أنهم يطمحون إلى العيش في مناطق سكنية خالية من الأنشطة الصناعية والتلوث الصناعي، وكذلك رؤية خلق المزيد من الخيارات الوظيفية بالقرب من أماكن سكنهم (ICOS، 2014، الصفحة رقم 22). كما يطمحون بأن يتم التخطيط بطريقة تتم فيها الاستفادة من المساحات المتروكة من أجل إنشاء الأحياء السكنية التي تتعدد فيها الخدمات التجارية والمجتمعية الضرورية والمطلوبة، والتي تمتاز بكونها قريبة من أماكن سكنهم التي يمكنهم الوصول إليها مشياً على الأقدام لأن ذلك يخفف من زحمة المرور (ICOS، 2014، الصفحة رقم 23).

المشاريع الحديثة

جار العمل بالوقت الحالي على إنشاء العديد من المشاريع الجديدة في إمارة رأس الخيمة، ومعظم هذه المشاريع تدار من قبل مكتب الهيئة العامة لإدارة المشاريع.

مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية. ويتم منح المساكن بحسب الأولوية، حيث يتم الاخذ بعين الاعتبار بالدرجة الأولى فئات معينة داخل المجتمع الذين هم بحاجة أكبر إلى الحصول على السكن مقارنة بغيرهم، مثل الأيتام والأرامل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

الرؤية الخاصة بهذا البرنامج بالنسبة إلى إمارة رأس الخيمة تتضمن ما يلي (بلدية رأس الخيمة، 2013):

- الريادة في تنمية المجتمعات المستدامة،
- الاستفادة من البيئة الطبيعية أثناء تزيين الحدائق والأماكن العامة والمساحات المفتوحة وضمان استدامتها للأجيال القادمة.
- إنشاء مجتمع حضري مثالي يتسم بكونه يحافظ على البيئة الطبيعية بشكل مستدام، وتوعية أفراد المجتمع حول أهمية المحافظة على المعالم البيئية الطبيعية بشكل مستدام، ليس فقط على الصعيد المحلي، بل على الصعيد العالمي أجمع.

تعتبر مدينة رأس الخيمة من أكبر المراكز الحضرية التقليدية في إمارة رأس الخيمة. ومن الجدير بالذكر أن برنامج الشيخ زايد للإسكان قائم على أساس إنشاء مراكز عمرانية جديدة تتسم بكونها قريبة

من خلال قراءة ورقة السياسة رقم 07 التي أصدرتها مؤسسة القاسمي لبحوث السياسة، بعنوان دراسة حالة حول ترميم البلدة القديمة في إمارة رأس الخيمة (Seif، 2013).

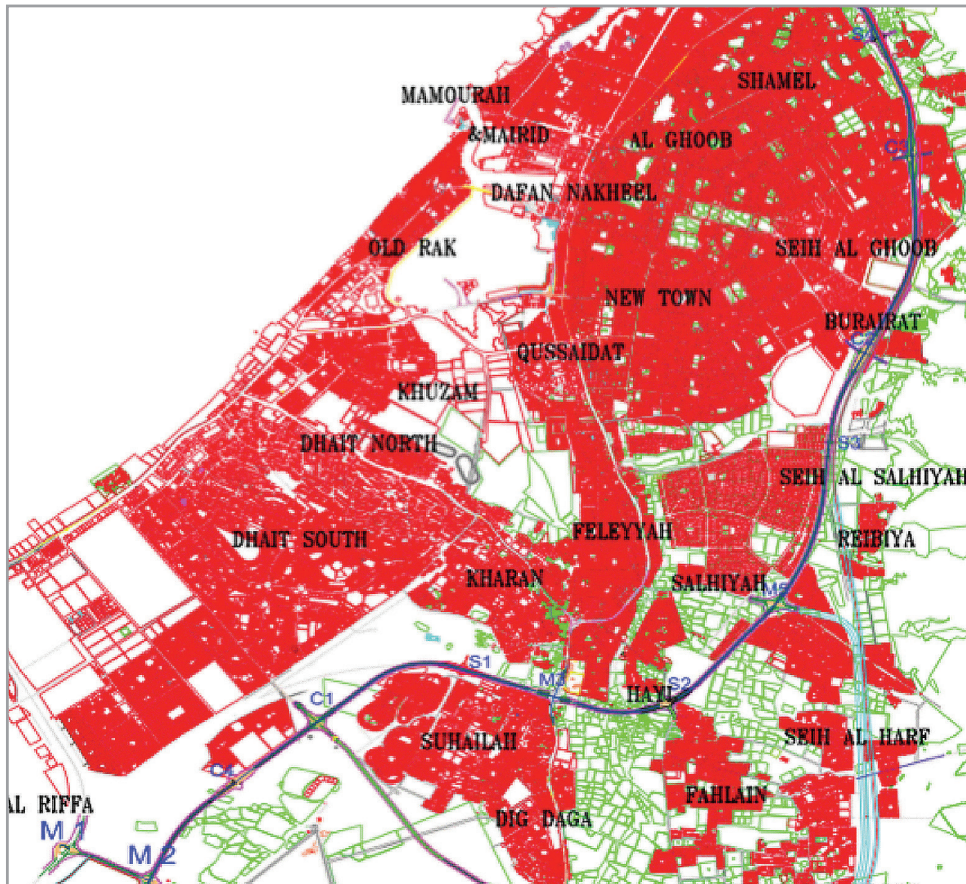
الجزيرة الحمراء

تجسد الجزيرة الحمراء تاريخ رأس الخيمة العريق، كقرية صيد تقليدية، وبالرغم من كون هذه القرية مهجورة بالوقت الحالي، إلى أنها لا تزال موطناً لأكثر من 400 فيلا ومحل ومطعم ومحل تجاري (ظريفة، 2014). ولأن إمارة رأس الخيمة تعزز جداً بالتراث العريق لهذه القرية وجماليتها، يتم بالوقت الحالي بذل الجهود من أجل تجديد وترميم المنطقة والتركيز على المحافظة على المياه والمعالم البيئية فيها بشكل مستدام، وتعد هذه المسألة من المسائل المهمة التي يتم أخذها في الحسبان عند ترميم وتجديد غيرها من المناطق التراثية في دولة الإمارات العربية المتحدة (ظريفة، 2014). وقد تم بالفعل المباشرة بتنفيذ مبادرة الشيخ خليفة حيث تبذل الجهود من أجل إحياء هذه المنطقة التاريخية المهمة.

برنامج الشيخ زايد للإسكان

تم إطلاق برنامج الشيخ زايد للإسكان من أجل توفير السكن لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن

الشكل رقم 1: شارع رأس الخيمة الدائري



ومن المؤمل أن يقوم الطريق الدائري بتنظيم سير حركة الشاحنات المحملة بالمواد القادمة من مصانع خور خوير ومناطق الرسمس والمتوجهة إلى شارع الشيخ محمد بن زايد، وتخفيف العبء المروري على شوارع النضيل وخزام وغيرها من المناطق، وكذلك الحد من حوادث المركبات التي تحدث في شوارع إمارة رأس الخيمة (Sebugwaawo، 2011)، كما سيساعد سكان المناطق الشمالية المتوجهين إلى إمارتي دبي والشارقة وغيرها من الإمارات، لأنه لن يتحتم عليهم السير في الشوارع المزدهمة في وسط المدينة.

السياحة

خلال السنوات القليلة الماضية، حرصت إمارة رأس الخيمة على الاستثمار بشكل كبير في قطاع السياحة كجزء من خطة تطوير اقتصادها ومجتمعها المدني. ومن أهم المشاريع السياحية التي قامت بتطويرها هي جزيرة المرجان، التي تعتبر من المنتجعات المتعددة الاستخدام وتمتاز بموقعها الجغرافي المهم المواجه للبحر. هذه الجزيرة تعتبر أول جزيرة من صنع الانسان داخل الإمارة، وتم تصميمها على شكل أربعة جزر مرجانية التي تقع على الجانب الجنوبي من الإمارة، التي تمتد على مسافة 4.5 كيلومتر داخل البحر، وهي تغطي مساحة 2.7 مليون متر مربع (مجموعة الجزيرة الحمراء، 2015 ب). سيضم هذا المشروع الجديد عدد من المرافق المجتمعية التي تقدم العديد من الأنشطة الترفيهية الموسمية لزائريها، كما سيقوم بإضفاء المزيد من الجمالية والروعة داخل الإمارة.

حاليها من حال جزيرة المرجان، تلبى جميع المناطق السياحية الأخرى في إمارة رأس الخيمة، احتياجات ومتطلبات جميع زوارها، سواء كانوا من داخل أو خارج الإمارة، حيث تتوفر فيها مجموعة متنوعة من المطاعم، والحدائق العامة، والخدمات الترفيهية والرياضية، التي تقدم حزم العضوية على مدار السنة، وغيرها من وسائل الاستمتاع والراحة.

مجالات البحوث

1. تشمل فرص الاستفادة من الأراضي بالشكل الأمثل:
 - كيفية الاستفادة من المناطق الشاغرة، التي تمت الموافقة عليها للاستخدام، بحيث تستوعب أكثر من ضعف عدد سكانها الحالي.
 - كيفية التعامل مع المناطق التي تم فيها تشييد المباني بشكل غير منظم. بسبب تشييد هذه المناطق بدون تخطيط صحيح ينبغي إنفاق الكثير من الأموال من أجل إجراء التعديلات الصحيحة والمطلوبة على الطرق والبنية التحتية، لتصحيح الوضع القائم، لأنها غير فعّالة في الوقت الحالي.
 - كيفية التعامل مع التقسيم غير الصحيح للمناطق وإجراء التعديلات والتصحيحات من أجل تنفيذ خطط تنمية عمرانية مستقبلية فعّالة.
 - كيفية صياغة استراتيجيات واضحة وصحيحة

من المراكز السكنية والتجارية داخل الإمارة وتلبي احتياجات المجتمع المحلي. ويتم التخطيط من أجل تنفيذ المشاريع التي تربط الطرق بين بقية الإمارات، مثل إمارتي دبي و أبو ظبي، بهدف تقليل أعباء التنقل بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في إمارة معنية ويعملون في إمارة أخرى. كما توجد العديد من المناطق التجارية والسكنية في المنطقة الجنوبية لإمارة رأس الخيمة، وتشمل ميناء العرب، وقرية الجزيرة الحمراء، وجزيرة المرجان.

مشروع الخدمات والمرافق المجتمعية

تساعد الخدمات والمرافق المجتمعية التي تكون في متناول جميع أفراد المجتمع على خلق مجتمعات محلية جذابة ومستدامة، وعليه، يجب أن تتوفر في هذه المجتمعات المدارس، والخدمات الصحية، والحدائق، ووسائل النقل، والأعمال التجارية، والمنازل السكنية وغيرها من الخدمات التي تلبى احتياجات جميع السكان فيها. بناء على ذلك، تحرص بلدية إمارة رأس الخيمة على تطوير مشروع مهم الذي من شأنه تعزيز عدد الخدمات المجتمعية العالية الجودة، وإدخالها ضمن مخططات التنمية العمرانية الجديدة للمدينة.

أفادت نتائج الدراسة أيضاً بأن سكان إمارة رأس الخيمة يتمنون أن يتم التخطيط من أجل إنشاء المزيد من المرافق الخدمية والترفيهية مثل الحدائق العامة ومؤسسات التعليم العالي، والمراكز الصحية والمدارس وغيرها من المرافق التي تعود بالنفع والفائدة على جميع أفراد المجتمع بدون استثناء (ICOS، 2014). وأحدوا أيضاً بأنهم يودون رؤية إنشاء المرافق الرياضية ومراكز اللياقة البدنية إلى جانب المراكز التجارية ومحلات البقالة والمكتبات والمطاعم والمقاهي والصيديات وصالونات الحلاقة، وغيرها من المرافق التي توفر الخدمات لأفراد المجتمع، بحيث تكون قريبة من أماكن سكنهم ويمكنهم الوصول إليها مشياً على الأقدام، بدون الحاجة إلى استخدام وسائل النقل لأن ذلك يقلل من الازدحام المروري (ICOS، 2014).

طريق رأس الخيمة الدائري

طريق رأس الخيمة الدائري هو شارع بمسافة 32 كيلومتر، الذي سوف يقوم بربط جميع الطرق الداخلية والخارجية معاً داخل الإمارة. ومن المؤمل أيضاً ربط هذا المشروع بشارع الشيخ محمد بن زايد (E 311). سوف يحتوي الشارع على ستة مسارب (ثلاثة في كل اتجاه)، وتم تصميمه بحيث يمكن الاستفادة من الحاجز الذي يفصل بين طريقي الذهاب والإياب من أجل إنشاء مسار رابع في المستقبل (Sebugwaawo، 2011). سوف يتم أيضاً ربط هذا الطريق الدائري بشارع الإمارات (E 611) من جهة وميناء صقر من جهة أخرى. ومن المؤمل أن يعود هذا المشروع بالفائدة على إمارة رأس الخيمة لأنه سوف يشجع على تعزيز التجارة، وبالوقت ذاته يضمن سهولة تنقل الأفراد بشكل سلس وبالتالي يخفف من شدة الازدحام ومشاكل التنقل، ومشاكل الحوادث المرورية التي تتسبب فيها الشاحنات الثقيلة.

• كيفية الحد من عملية التخلص من النفايات والأنقاض بطرق غير منظمة وخطئة، خصوصاً كون هذه المسألة تتنافى مع سعي المدينة نحو ترويج قطاع السياحة والمحافظة على البيئة الطبيعية بشكل مستدام.

• كيفية المحافظة على الأراضي بالطرق الصحية (على سبيل المثال، الاستفادة من المعالم الطبيعية الموجودة أصلاً في جميع أجزاء إمارة رأس الخيمة).

3. تشمل فرص البحث للبنية التحتية ما يلي:

• كيفية إضفاء التحسينات على الطرق وتوفير المزيد من الخيارات فيما يتعلق بوسائل النقل العام في إمارة رأس الخيمة،

• تحديد الخطط الفعالة التي من شأنها أن تنظم حركة السير / تنظيم الأنظمة الخاصة بالطرق والتقاطعات، لأن الإمارة بأمرس الحاجة إلى ذلك في الوقت الحالي، حتى تتمكن من تنظيم حركة المرور وضمان السلامة العامة بالشكل الصحيح والمطلوب.

• تحديد التدابير المرورية التي يمكن تنفيذها من أجل ضمان السلامة العامة داخل إمارة رأس الخيمة وتحقيق الرفاهية والازدهار التي تسعى

للتنمية الصناعية المستقبلية

• إجراء مسح حول الاستخدام الصحي للأراضي مع التركيز على تحديد المرافق المجتمعية الحالية وإمكاناتها، بالإضافة إلى تحديد الحاجة إلى إنشاء مرافق جديدة

• كيفية تلبية احتياجات أفراد المجتمع للأراضي (على سبيل المثال، هناك فائض كبير من الأراضي المخصصة لإنشاء الأعمال والمشاريع التجارية، والفنادق، ومع ذلك هناك قلة كبيرة للبيوت السكنية المتوفرة في إمارة رأس الخيمة)

2. البحوث البيئية والزراعية تشمل:

• اقتراح بدائل لإستراتيجيات إدارة المياه من أجل حماية كميات ونوعية المياه في إمارة رأس الخيمة، خصوصاً فيما يتعلق بالمياه الجوفية.

• تحديد المحاصيل الزراعية التي تتحمل درجات الحرارة الشديدة والتي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه والاستفادة منها بالشكل المطلوب (زراعتها).

• دراسة كيفية الحد من استنزاف المياه الجوفية، والطرق التي يمكن من خلالها ري المحاصيل الزراعية باستخدام وسائل ري أكثر فعالية ومستدامة.

المصادر

- Abu Dhabi Global Environmental Data Initiative (AGEDI). (2008). *Policies and regulations of Abu Dhabi emirate, United Arab Emirates*. Retrieved from <http://www.agedi.ae/Pages/pdf/6%20Pollution%20and%20Regualtions.pdf>
- Abu Dhabi Government. (2015). *Emirati housing programs*. Retrieved from https://www.abudhabi.ae/portal/public/en/citizens/benefits_for_nationals/land_and_housing/emirati_housing_programmes?_adf.ctrl-state=162fbosape_4&_afLoop=1741613182029944
- Abu Dhabi Urban Planning Council (ADUPC). (2007). *Plan Abu Dhabi 2030—Urban structure framework plan*. Retrieved from <http://www.upc.gov.ae/abu-dhabi-2030.aspx?lang=en-US> .
- Al Hamra Group. (2015a). *Al Hamra Village*. Retrieved from <http://alhamravillage.com/discover-en/al-hamra-village.html>.
- Al Hamra Group. (2015b). *Al Marjan Island*. Retrieved from <http://alhamravillage.com/discover-en/al-marjan-island.html>.
- Buckley, M. (2009, September). Liquid city: Finance, urbanization and migrant workers experiences in Dubai's construction labor markets. In *New times? Economic crisis, geo-political transformation and the emergent migration order*. Conference conducted at the Centre on Migration, Policy and Society, University of Oxford.
- Elshestawy, Y. (2010). *Dubai: Behind an urban spectacle*. London: Routledge.
- Freire, M. (2006). Urban planning: Challenges in developing countries. *Proceedings of the First International Congress on Human Development, Madrid*.
- Government of Dubai. (2012). *Dubai 2020 urban master plan*. Retrieved from <https://www.dm.gov.ae/wps/wcm/connect/>
- Government of Ras Al Khaimah. (2004). *Structure plan for Ras Al Khaimah urban area 2025*. Ras Al Khaimah, UAE: Government of Ras Al Khaimah.
- Ras Al Khaimah Department of Economic Development (RAKDED). (2012). *Statistical yearbook: Emirate of Ras Al Khaimah (14th Issue)*. Ras Al Khaimah, UAE: Planning and Studies Administration, Ras Al Khaimah Department of Economic Development.
- Ras Al Khaimah Municipality (2013, December 8). *Butain Al Samer master plan Sheikh Zayed Housing Program*. Workshop conducted in Ras Al Khaimah, UAE.
- Roberts, M. (1974). *An introduction to town planning techniques*. London: Hutchinson & Co. Ltd.
- Sebugwaawo, I. (2011, April 17). RAK to boost work on ring road project. *Khaleej Times*. Retrieved from http://www.khaleejtimes.com/DisplayArticle09.aspx?xfile=data/theuae/2011/April/theuae_April460.xml§ion=theuae
- Sustainable Desert Development: A Case Study of Al Jazeera Al Hamra (Policy Paper No. 9). (2014, June). Ras Al Khaimah, UAE: Samar Zarifa. Retrieved from <http://www.alqasimifoundation.com/en/Publications/Publication/DesertDevelopmentACaseStudyofAlJazeeraAlHamra.aspx>
- Todorova, V. (2013, July 5). UAE working hard to reduce waste. *The National*. Retrieved from <http://www.thenational.ae/news/uae-news/environment/uae-working-hard-to-reduce-waste>.
- UAE National Bureau of Statistics. (2013). *UAE in Figures 2013*. Retrieved from <http://www.uaestatistics.gov.ae/EnglishHome/ReportDetailsEnglish/tabid/121/Default.aspx?ItemId=2379&PTID=187&MenuId=2>

- Urban Development Lab: A Participatory Urban Design for Ras Al Khaimah* (Working Paper No. 6). (2014, May). Ras Al Khaimah, UAE: ICOS. Retrieved from <http://www.alqasimifoundation.com/en/Publications/Publication/UrbanDevelopmentLabAParticipatoryUrbanDesignforRasAlKhaimah.aspx>
- Urban Regeneration Case Study of the Old Town of Ras Al Khaimah* (Policy Paper No. 7). (2013, April). Ras Al Khaimah, UAE: Sara Seif. Retrieved from <http://www.alqasimifoundation.com/en/Publications/Publication/Policy-Paper-7-Urban-Regeneration-Case-Study.aspx>
- Wigglesworth, R., & Kerr, S. (2008). Agencies downgrade Gulf institutions. *Financial Times*. Retrieved from <http://www.ft.com/cms/s/0/816f8736-ccdc-11dd-9905-000077b07658.html#axzz1Q2Gzz27O>
- World Bank. (2014). *World development indicators*. Retrieved from <http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>
- World Bank. (2015). *The little data book 2015*. Retrieved from World Bank website: <http://data.worldbank.org/products/data-books/little-data-book>
- Worldwide Fund For Nature (WWF). (2006). *Living planet report 2006*. Retrieved from http://wwf.panda.org/about_our_earth/all_publications/living_planet_report/living_planet_report_timeline/lp_2006/

القراءات المقترحة

- Abdelfattah, M. (2013). Integrated suitability assessment: A way forward for land use planning and sustainable development in Abu Dhabi, United Arab Emirates. *Arid Land Research and Management*, 27(1).
- Bagaen, S. (2007). Brand Dubai: The instant city; or the instantly recognizable city. *International Planning Studies*, 12(2), 173-197.
- Bener, A., & Crundall, D. (2005). Road traffic accidents in the United Arab Emirates compared to Western countries. *Advances in Transportation Studies*, A, 6.
- Dempsey, N., et al. (2011). The social dimension of sustainable development: Defining urban social sustainability. *Sustainable Development*, 19(5), 289-300.
- Dodman, D., McGranahan, G., & Claytron, D. (2014). *Integrating the environment in urban planning and management: Key principles and approaches for cities in the 21st century*. Nairobi, Kenya: United Nations Environment Programme (UNEP).
- Elsheshtawy, Y. (2008). *The evolving Arab city: Tradition, modernity, and urban development*. London: Routledge.
- Exeter, D., Field, A., & Witten, K. (2003). The quality of urban environments: Mapping variation in access to community resources. *Urban Studies*, 40(1), 161-177.
- Handy, et al. (2002). How the built environment affects physical activity: Views from urban planning. *American Journal of Preventative Medicine*, 23(2), 64-73.
- Naess, P. (2001). Urban planning and sustainable development. *European Planning Studies*. 9(4), 503-524.
- Riddell, R. (2008). *Sustainable urban planning: Tipping the balance*. Oxford: John Wiley & Sons.
- Rizzo, A. (2014). Rapid urban development and national master planning in Arab Gulf counties: Qatar as a case study. *Cities*, 39, 50-57.

United Arab Emirates Ministry of Public Works. (2010). *Northern emirates 2030—Serving the nation: Development plan for government buildings and remote settlements*. United Arab Emirates: United Arab Emirates Ministry of Public Works.

United Kingdom Department for Communities and Local Government. (2012). *National planning policy framework*. Retrieved from https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/6077/2116950.pdf

Vehbi, B., & Hoskara, S. (2009). A model for measuring the sustainability level of historic urban quarters. *European Planning Studies*, 17(5).

Yavobi, H., & Shechter, R. (2005). Rethinking cities in the Middle East: Political economy, planning, and the lived space. *The Journal of Architecture*, 10(5).

Yagoub, M. (2004). Monitoring of urban growth of a desert city through remote sensing: Al Ain, UAE. *International Journal of Remote Sensing*, 25(6).

شكر وتقدير

تتقدم مؤسسة القاسمي بالشكر والتقدير إلى السيدة تانيا فارينغتون على جهودها البحثية وإعدادها لهذا التقرير. السيدة فارينغتون هي حاصلة على شهادتي البكالوريوس والماجستير في التنمية الدولية من جامعة ايبست أنجليا، وقد عملت في مجال الإدارة البيئية منذ تخرجها في عام 2013. وهي تشغل حالياً منصب أخصائية رصد بيئي في الهيئة العامة لحماية وتنمية البيئة في إمارة رأس الخيمة. كما تود المؤسسة أيضاً الإشارة إلى أن بعض المعلومات التي وردت في هذه الورقة تم الحصول عليها نتيجة الاتصالات الشخصية مع عدد من الخبراء الإقليميين. للمزيد من المعلومات حول هذه المصادر، يرجى الاتصال بمؤسسة القاسمي.



ص.ب: 12050، إمارة رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 7 2338060، فاكس: +971 7 2338070
البريد الإلكتروني: info@alqasimifoundation.rak.ae
www.alqasimifoundation.com